

يحيى محمد المحامى

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة المدنية والتجارية

٧١٢٠  
١٥٤١



الوليفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد ابراهيم علي سلطان

والمادة المستشارين / خير توفيق نائب رئيس المحكمة ومحمد المنعم ابراهيم

على محمد طيس و د. / حسن بسيوني

وحضور رئيس النيابة السيد / عمر صوفي

وأمين السر السيد / كمال عبد السلام

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة

في يوم الاثنين ١٢ شوال سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٧ مايو سنة ١٩٩٠ م

أصدرت الحكم الاتي :

في الطعن المقيد في جدول المحكمة برقم ٥٦٢ السنة ٥ هـ ق

المرسوع من :

السيد / وزير المالية بمقتضى الرئيس الاطى لصلاحية الضرائب ووطنه القانوني بهيئة نقابا

الدولة بمبنى مجمع التحرير - القاهرة

السيد / الأستاذ / يحيى محمد المحامى المستشار بهيئة نقابا الدولة



السيد / على ابراهيم الوالي رقم ١٥ شارع عبد الرحمن رمدي قسم قصر الجيزة

القاهرة

خسر عنه الأستاذ / جلال يوسف الشكوه المحامى

٧١٢٠  
١٥٤١  
٧١٢٠  
١٥٤١  
٧١٢٠  
١٥٤١  
٧١٢٠  
١٥٤١

القائـع

في يوم ١٩٨٥/٥/١٨ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر

بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٩ في الاستئناف رقم ١٠٠١ لسنة ١٠٠٦ اقي - وذلك بحججه

طلب فيها الطامن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي نفس اليوم اودع الطامن مذكرة شارحة . وحافطة بمسنداته .

وفي ١٩٨٦/٢/١ اطن الطمون عليه بحججه الطعن .

وفي ١٩٨٦/٢/٢ اودع الطمون عليه مذكرة يدفاهه مشفوعة بمسنداته طلب فيها رفض

الطعن .

تم اودعت النيابة العامة مذكرتها . وطلبت فيها قبول الطعن شكلا ورفضه موط .

وجلسه ١٩٩٠/١/٢٩ عرض الطمن على المحكمة في غرفة المشورة فقرأت انه جدير بالنظر

فحددت لنظره جلسة مرافعه .

وجلسه ١٩٩٠/٣/٥ سمعت الدعوى امام هذه الدائرة على باهر بين بحضور الجلسة

حيث سم كل من محامي الطامن والطمون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته والمحكمة

ارجأت اصدار الحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسام التقرير الذي تلاه السيد المستشار المرفوض الشهم

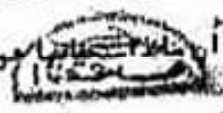
ابراهيم والرافعة بعد التداول .

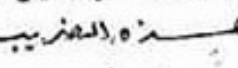
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان القائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن

- تتحمل في ان الطمون ضد لم يرتفع تدبيراً مأمورية فتراب معر الجديدة لوجه

من تصرفه ببيع قطعة ارض فضاء مساحتها - ١٥ ١١ الى جميعه السادات للاسكان  
التماوض بمبلغ ٦٢٠ ر ٢٠٢٦٦ ووطا ضريبة الدخل العام بمبلغ ١٦٦ ر ٢٥٣٠٨ فاجعل  
الخلاف الى لجنة الطعن التي ايدت بتقديرات المأمورية قائم الدعوى رقم ٥٥١ لسنة  
١٩٨٢ ضرائب كل شمال القاهرة طعننا في هذا القرار . وتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٦ احكمت  
المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطعون ضد هذا الحكم بالاستئناف ٥٠١ لسنة  
٥١ في القاهرة وفي ١٩٨٥/٣/١١ قضت المحكمة بالغاء الحكم الاستئناف وقرار اللجنة  
وتقديرات المأمورية آفة الذكر . طعننا بملحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض  
وأودعت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الرأي برفض الطعن . وان عرض الطعن طس  
هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان بين الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطا في تطبيقه  
اذ اقام قضاة بالغاء تقديرات المأمورية محل النزاع على أساس ان ضريبة التصرفات العقارية  
لا تستحق الا بعد تسجيل التصرف في حين ان  انما هو موجود انعقاد التصرف  
في ذاته بغض النظر عن تسجيله .

وحيث ان هذا النص غير سديد ذلك ان النص في البند ٢٤ من المادة ٣٢٥ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨   
على ايرادات رؤس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب المحاسب  
على مستويان ضريبة الارباح التجارية والصناعية على التصرف في العقارات المبنية  
او الاراض داخل كردون المدينة . . . . . واستثناء من احكام المادة ٣٢٧ يكون  
الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق  
والشهر وعلى ان يسرى الغاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة  
ولذلك 

اذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول مقدرة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز حصة الاف جنيه فاذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بمسئلات النسب المقررة في قانون رسوم التوثيق والشهر المشار اليه في مرسوم التوثيق ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المشار اليه في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بمسئلات اجراءات تحصيلها... الخ ٦٠٠٠ بدل سولي ما جرى به قضاء هذه المحكمة على ان هذه الضريبة المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ كإختيارها ضريبة مباحرة تفرض على الاموال العقارية حدد تداولها المتسرى على التصرف الذي يتم شهره ولا تستحق الا بالشهر اذ به يتحدد المركز القانوني لطرفي التصرف في المسواد العقارية وتحقق معنى تداول الثروة العقارية التي اراد المشرع مواجهة ظاهرة الانسواء الناجم عن هذا الطريق من اجل الحد من الانسواء التي اخرجت عام ١٩٧٣ لذارسط بين هذه الضريبة وبين رسوم التوثيق والشهر ليجعل تقدير قيمة البوطه الخاضع للضريبة وتحديد سعرها وحالات الاعفاء منها واجراءات تحصيلها وفقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر المشار اليه ان الواقعة المنشدة لتلك الضريبة هي شهر التصرف وليس مجرد انعقادها ، واذ التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فانها يمكن قد اعمل صحيح حكم القانون ما يندو منه النص على غير اساس وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعنه بالمصروفات وبلغ ثلاثمئة

الحامه . . .



بالتصديق  
 للمحكمة  
 [Signature]



امين السر  
 كمال عبد السلام